Q/UNE/L/PS/
/ 1992/

BIRZEIT UNIVERSITY

FACULTY OF COMMERCE & ECONOMICS

Dr. SAMIR HAZBOUN

1992

SPC
HD
5812.23
.A6
H39
1992
BZU

Digitized by Birzeit University Library

ISN = 178

سوق العمل والبطالة في الاراضي الفلسطينية المحتلة

ورقة عمل قدمت الى المؤتمر الاقتصادي العمالي الاول

القدس

١٩-٢٠ ايلول ١٩٩١

اعداد

د.سمير حزبون
جامعة بيرزيت

SPC
HD
5812.23
.A6
H39
1992
BZU

جامعة بيرزيت
المكتبه
قسم المجموعات الخاصة
BIRZEIT UNIVERSITY

مكتبة جامعة بيرزيت
المجموعات الخاصة
Special Collections
BIRZEIT UNIVERSITY LIBRARY

Digitized by Birzeit University Library

سوق العمل والبطالة في الاراضي المحتلة

أن مصير وظروف العمل والحياة مرتبطان حتما بأشكال الأجر وكميات الساعات المقدمة في فترة معينة من الوقت • ولا يستبعد ايضا أن تكون ظروف اخرى كالتباين ، ومستوى اتصاف قوة العمل ، وكذلك البطالة هي من الأمور التي يجب أن تؤخذ بعين الأعتبار •

أن كل هذه المميزات تحدد بشكل من الأشكال ظروف عمل وحياة العمال • الا أن الوضع الفعلي للعمال يجب أن يرتبط مباشرة بآلية الاستغلال الرأسمالي الذي تتعرض له الطبقة العاملة •

اذا كان من الواضح أن عدم توفر المعطيات الأحصائية والتحقيقات حول اوضاع العمال في البلدان المتخلفة ، هو امر يشكل عقبة من الصعب تخطيها ، فلا يجب مع ذلك أن تمنعنا هذه العقبة عن استخذام وسائل ومصادر اخرى من اجل أن نستطيع بطريقة او بأخرى القيام بتحليل يعكس من قريب او بعيد ظروف حياة وعمل الطبقة العاملة في الاراضي المحتلة وعلى وجه الخصوص مشكة البطالة. ولذلك سوف اعالج المشكلة من ثلاثة مداخل تشمل الاستخدام، البطالة وازمة الخليج والبطالة... وذلك بهدف التعرف على حجم المشكلة بشكل عام واجمالي.

أ• الأستخدام

منذ عام ١٩٦٧ لم يتم اي احصاء لسكان الاراضي العربية المحتلة ولذلك فأن جميع الأرقام المقدمة ليست سوى تقديرات • وحسب المكتب المركزي الاسرائيلي للأحصاءات ، بلغ عدد سكان الضفة الغربية بدون القدس الشرقية "٨٥٨٠٠٠" نسمة في نهاية كانون الأول ١٩٨٧ في حين أن غالبية التقديرات تشير الى وجود "١٠٦٧٨٧٣" نسمة ، اما القدس الشرقية ، فيقدر عدد سكانها العرب ب "١٣٦٠٠٠" نسمة • وبلغ عدد سكان قطاع غزه "٦٣٣٠٠٠" نسمة في عام ١٩٨٧ • وبلغ مجموع عدد سكان الأراضي المحتلة ، حسب اسلم التقديرات ، نحو "١٨٥١٨٧٣" نسمة في عام ١٩٨٧ • وبلغت نسبة السكان في سن العمل ، اي الذين تتراوح اعمارهم بين "١٦" و "٦٥" سنة في الضفة الغربية وقطاع غزه "٤٧,٧٢ ٪" ويقدر عادة أن السكان النشيطين يشكلون ثلث السكان في سن العمل •

واذا ما نظرنا عن كثب الى وضع وبنية الأستخدام في الضفة الغربية نجد انها وصلت الى نسبة عالية اذا علمنا أن عدد السكان من سنة "١٤" وما فوق يبلغ "٤٥٥,٨" الف نسمة منهم "٢٧٣,٦"الف خارج قوة العمل حيث نستنتج من ذلك أن عدد قوة العمل في الضفة الغربية يصل الى "١٨٢,٢" الف بواقع نسبة قوة العمل في الضفة الغربية وصلت الى "٤٠٪" من اجمالي عدد السكان الذين يبلغون "١٤" سنة فما فوق • وأن "٩٧,٧٪ من اجمالي عدد قوة العمل هم ذكور •

اما في قطاع غزه فيبلغ عدد السكان البالغين "١٤" عام فما فوق "٢٨٢,٦" الف منهم "١٠١,٧" الف يشكلون قوة العمل والباقي "١٨٠,٨" الف ليسو في قوة العمل وتبلغ نسبة الذكور في قوة العمل حوالي "٩٧,٤٪" وذلك تبعا لأحصائيات عام ١٩٨٧ •

Digitized by Birzeit University Library

بطبيعة الحال فأن هذه الأرقام الرسمية لا تعطي الصورة الكاملة عن وضع قوة العمل الفلسطينية ولا سيما وأن اعداد كبيرة كانت تعمل في اسرائيل دون تصاريح عمل ، هذا بالأضافة الى أن نسبة كبيرة من النساء العاملات لم يشملهن الأحصاء الرسمي الأسرائيلي وخاصة النساء العاملات في الزراعة وقطاع الخدمات. كذلك فان العمالة الموسمية تؤثر على الارقام المذكورة بالاضافة الى وجود نسبة من القوة العاملة الفلسطينية تعمل بالمياومة ... ان هذه الحقائق تؤدي بنا الى الاستنتاجات التالية :

١. انه لم يتم حتى الان تعداد القوة العاملة الفلسطينية بشكل دقيق وهذا يفسر التنقاضات التي تظهر في نتائج معظم الدراسات الاسرائيلية.
٢. ان الاحصائيات الاسرائيلية المنشورة غير دقيقة ولا سيما وانه لوحظ ان العمال الباحثين عن عمل ولمدة طويلة اعتبرو عاملين واسقطو من حسابات البطالة .
٣. هناك جزء من السكان الواقعين ما بين "١٤" سنة وما فوق يعملون ويدرسون بالأضافة الى انه وفي ظل الأنتفاضة تحول عدد كبير الى عمال دائمين نتيجة لاغلاق المؤسسات التعليمية منذ "٤٤" شهرا. مما يعطي تصورا خاطئا عن طبيعة العمالة بين السكان .
٤. هناك جزء من العمال الذين يعملون في البناء والصناعة وخاصة من القرى ، لا يعتمدون على عملهم هذا بشكل كامل لانهم يمارسون مهنة الزراعة ايضا .

أن هذه الملاحظات تشكل عقبة هامة في دراسة اوضاع الطبقة العاملة الفلسطينية من الناحية الموضوعية .

وكما بينت فأن نسبة النشاط المرتفعة قليلا هذه لها نتائج كثيرة على التطور الأجتماعي والاقتصادي للأراضي المحتلة ، حيث أن شخصا واحدا من كل عشرة اشخاص في الضفة مثلا يجب أن يعمل من اجل تلبية حاجات السكان اذ أن قسما كبيرا من السكان محروما من وظيفة او عمل حاليا ، فهو بالتالي معرض لخطر الهجرة او الوقوع في البطالة.

ووفقا للأحصائيات الرسمية فأن هذه النسبة من النشاط يمكن تفسيرها بصغر سن السكان والنسب الضعيفة للنشاط النسائي.

أن تحليل وضع وبنية الأستخذام يشمل هدفين بالدرجة الأولى من اجل تناول شكل فائض السكان النسبي ، يتوجب علينا دراسة وتوزيع السكان العاملين تبعا للقطاع والجنس من اجل معرفة نسب العاملين واهمية كل قطاع.

وانطلاقا من هذا الواقع نستطيع دراسة فائض السكان النسبي وبالتالي البطالة التي تشكل الهدف الاساسي.

لقد وضعنا الجدول رقم (١) لكي يترجم بنية الأستخدام تبعا للقطاع . ونجدر الأشارة الى أن هذا الجدول اعتمد على الأحصائيات الرسمية الأسرائيلية لعام ١٩٩٠ .

Digitized by Birzeit University Library

Digitized by Birzeit University Library

توزيع العاملين على القطاعات المختلفة وتبعا للجنس (الآلاف) الضفة الغربية

سنة	العدد الاجمالي	زراعة ،غابات وصيد اسماك ٠/٠	الصناعة ... ٠/٠	البناء والانشاءات ٠/٠	التجارة (مطاعم وفنادق) ٠/٠	النقل والاتصالات ٠/٠	الخدمات العامة ٠/٠	اخرى ٠/٠
		توزيع العاملين على القطاعات المختلفة وتبعا للجنس في قطاع غزة (الآلاف)						
١٩٨٠	٩و٨٠	٥و١٨	٥و١٩	١و٢٣	١٤	٦و٦	١٣	٥و٣
١٩٨١	٨٢	٧و١٧	٩و١٥	٢و٢٧	٧و١٣	٦و٢	٥و١٣	٥و٨
١٩٨٤	٢و٨٧	١و١٨	٦و١٧	٥و٢٥	٤و١٤	٥و٩	٨و١٢	٥و٧
١٩٨٥	٧و٩٠	٧و١٩	٥و١٧	٩و٢٣	٤و١٤	٥و٢	٨و١٢	٥و٦
١٩٨٦	٧و٩٣	١و١٩	٣و١٧	١و٢٥	٣و١٤	٥و٢	٨و١٢	٦و٢
١٩٨٧	٢و١٠٠	٣و١٨	١و١٨	٨و٢٣	١٥	٥و٥	٧و١٢	٦و٦
١٩٨٨	٩و٩٨	٢و٢٠	٤و١٥	٥و٢٦	٥و١٤	٥و٣	٤و١١	٦و٧
١٩٨٩	٧و٩٨	٧و١٨	٨و١٢	٢٩	١٨	٦و٤	٩و١٠	٦
				عدد الذكور في القطاعات المختلفة				
١٩٨٠	٧و٨٥	١٩	١٩	٧و٢٤	٥و١٤	٩و٦	٥و١٠	٤و٥
١٩٨٢	٧و٧٩	٩و١٧	٩و١٥	٩و٢٨	١و١٤	٤و٦	٨و١٠	٦
١٩٨٤	٩و٨٢	٣و١٨	٥و١٧	٧و٢٦	٨و١٤	٣و٦	٥و١٠	٥و٩
١٩٨٥	٦و٨٦	١و٢٠	٦و١٧	٢٥	٧و١٤	٤و٥	٥و١٠	٧و٦
١٩٨٦	٧و٨٩	٤و١٩	٤و١٧	٤و٢٦	٧و١٤	٣و٥	٧و١٠	٣و٦
١٩٨٧	٩٦	٧و١٨	٣و١٨	٨و٢٤	٤و١٥	٧و٥	٣و١٠	٨و٦
١٩٨٨	٧و٢٠	٧و١٥	٣و٢٧	٩و١٤	٥و٥	٩	٩و٦	
١٩٨٩	٢و١٩	١٣	٩و٢٩	٤و١٨	٧و٤	٨و٨	٦	

Digitized by Birzeit University Library

توزيع العاملين على القطاعات المختلفة وتبعا للجنس (الآلاف) الضفة الغربية

السنة	العدد الاجمالي	زراعة ،غابات وصيد اسماك ٠/٠	الصناعة ... ٠/٠	البناء والانشاءات ٠/٠	التجارة (مطاعم وفنادق) ٠/٠	النقل و الاتصالات ٠/٠	الخدمات العامة ٠/٠	اخرى ٠/٠
١٩٨٠	١٣٤و٨	٢٦و٢	١٦و٩	٢٢و٦	١٢و٧	٤و٥	١٣و٣	٣و٨
١٩٨٢	١٤٠و٩	٢٥و٢	١٦و٥	٢٤	١١و٩	٤و٥	١٣و٩	٤
١٩٨٤	١٥٤و١	٢٢و٤	١٦و٥	٢٤و٢	١٣و٣	٥و١	١٣و٨	٤و٧
١٩٨٥	١٥١و٢	٢٢	١٦و٣	٢٤و٨	١٣و٨	٤و٩	١٣و٤	٤و٨
١٩٨٦	١٦٥و٧	٢٢و٩	١٦و٣	٢٤و٦	١٣و٨	٤و٨	١٢و٧	٤و٩
١٩٨٧	١٧٧و٦	٢٠و٣	١٧	٢٥	١٤و٢	٥و٧	١٢و٥	٥و٣
١٩٨٨	١٨٣	٢٣و٩	١٦	٢٤و٧	١٣و٢	٥و٦	١١و٤	٥و٢
١٩٨٩	١٨٠و٨	٢٠و٥	١٦	٢٦و٤	١٤و٣	٥و٣	١١و١	٥و٤
				عدد الذكور في القطاعات المختلفة				
١٩٨٠	١٠٩و٦	١٨و٣	١٨و٥	٢٧و٨	١٥	٥و٤	١١و٧	٤و٣
١٩٨٢	١١٥و١	١٧	١٧و٧	٢٩و٤	١٤	٥و٥	١٢	٤و٤
١٩٨٤	١٢٩و٩	١٥و٩	١٧و٩	٢٨و٦	١٥و٢	٥و٩	١١و٥	٥
١٩٨٥	١٣٠و٩	١٧و٤	١٧و٤	٢٨و٦	١٥و٤	٥و٦	١٠و٤	٥و٢
١٩٨٦	١٤٢و٧	١٧و٧	١٧و٣	٢٨و٥	١٥و٥	٥و٥	١٠و٢	٥و٣
١٩٨٧	١٥٦و٢	١٦و٤	١٧و٦	٢٨و٤	١٥	٦و٤	١٠و٢	٥و٢
١٩٨٨	١٥٩و١	١٨و٤	١٦و٩	٢٨و٣	١٤و٩	٦و٥	٩و٥	٥و٥
١٩٨٩	١٦١و٣	١٦و٧	١٦و٧	٢٩و٦	١٥و٦	٥و٩	٩و٧	٥و٨

ماذا يبين لنا جدول رقم (١) وما هي مميزات وضع الأستخدام ؟

بالدرجة الأولى ، نستنتج أن نسبة استخدام النساء متدنية بشكل عام على الرغم من أن الأحصائيات الرسمية غير دقيقة والتقديرات الغير رسمية تشير الى أن نسبة النساء العاملات في القطاعات المختلفة تزيد وبنسب متفاوتة عن ما ذكر • وهذا يعني أن قسما كبير من النساء يعمل في قطاعات منتجة يمكن أن تصل نسبة النشاط النسائي الى "٢٣٪" تقريبا • مع ملاحظة بأنه عند مقارنة نسب توزيع القوى العاملة على القطاعات المختلفة الى نسبة الرجال نلاحظ عدم دقة النسب المنوية خاصة في ما يسمى القطاعات الأخرى والتجارة والمواصلات • مما يشير الى حقيقتين :

١• وجود نسبة من البطالة•
٢• وجود نسبة معينة من العاملين لم تشملهم الأحصائيات الرسمية•

أن هذه الصورة لتوزيع السكان العاملين ووضع الأستخدام ليست سوى انعكاس لسياسة الأحتلال الأقتصادية - الكولونيالية ونتائجه على بنية السكان • وصحيح ايضا أن بنية السكان في كل قطاع تعكس معدل الأستخدام بالنسبة للسكان العاملين ، لكن ليس من الصحيح ابدا انه لا يوجد داخل هذه البنية الأجتماعية للسكان سوء استخدام وبالتالي بطالة عامة او جزئية وبالأيجاز فائض سكان نسبي •

ان تزايد ارتباط والحاق اقتصاد المناطق المحتلة بالأقتصاد الاسرائيلي والأعتماد عليه قد ادى الى تغيير بنيوي في الوقت نفسه على مستوى السكان والأنتاج وخاصة الزراعي • لقد اصبح نصف سكان بعض المناطق وخاصة الريفية يعتمدون على العمل في الزراعة والمصانع الاسرائيلية قبل الأنتفاضة •••• أن هذا النزوح للعمل في اسرائيل كان له نتائج خطيرة نسبيا •

صحيح أن الرأسمال المحلي مهد في السنوات الأخيرة الى نشوء وظائف جديدة غير انه ليس صحيحا القول أن هذه الوظائف الجديدة امنت كل اليد العاملة الموجودة في سوق العمل ، أن مثل هذا الأمتصاص ليس من الطبيعة نفسها لحركة الرأسمال •

بطبيعة الحال من الضروري كذلك النظر الى توزيع العاملين في الاراضي المحتلة تبعا لمكان النشاط الأقتصادي ولا سيما أن جزء من العاملين يعملون في اسرائيل وحتى نستطيع بالتالي وضع قياس واضح لمفهوم البطالة ونسبتها ••• والجدول رقم (٢) يبرز توزيع العاملين تبعا لمكان العمل

جدول رقم (٢) توزيع العاملين تبعا لمكان العمل ١٩٨٧

	الزراعة	الصناعة	البناء	اخرى	المجموع
– العدد الاجمالي	٣و٥٤	٢و٤٨	٣و٦٨	٧و١٠٦	٨و٢٧٧
– في الاراضي المحتلة	٥و٣٨	٥و٢٨	٦و١٨	٨٣	٨و١٦٨
– في اسرائيل	٨و١٥	٧و١٩	٧و٤٩	٧و٢٣	٩و١٠٨

Digitized by Birzeit University Library

من الجدير بالأشارة الى أن هناك تقديرات غير رسمية لعدد العاملين الفلسطينين في اسرائيل تصل الى "١١٠٠٠٠" عامل تقريبا ، مع التأكيد بأن مجمل هذه الأرقام والمؤشرات قد سبقت الأنتفاضة الشعبية ... ونلاحظ أن التوزيع المهني لعمال المناطق المحتلة في اسرائيل يختلف من حيث أن غالبية عمال الضفة الغربية يعملون في البناء في حين أن غالبية عمال قطاع غزه يعملون في الزراعة والتجارة والخدمات في اسرائيل . وأن غالبية الايدي العاملة في الصناعة في اسرائيل تأتي من مدن نابلس ورام الله . أن "٣٢٪" فقط من اجمالي العاملين في اسرائيل يعملون في مهنة بيضاء white colorاو ما يوازي "٥٪" من اجمالي الايدي العاملة في اسرائيل.

وقبل البدء في تحليل اوضاع البطالة في الاراضي العربية المحتلة من الضروري التأكيد على أن "٦١٪" من ابناء المناطق المحتلة العاملين في الخارج يعيلون في المتوسط سبعة اشخاص او اكثر . وأن "٥٥٪" من ابناء القطاع العاملين في الخارج (اسرائيل + الدول العربية + غيرها) يشكلون المعيلين الوحيدين لعائلتهم . وأن "٣٥٪" من عمال المناطق المحتلة في اسرائيل يفلحون اراضيهم . لقد كانت هذه المؤشرات سارية حتى بداية ازمة الخليج في عام ١٩٩٠ .

ب. البطالة

أن البطالة في بلد رأسمالي ظاهرة مرتبطة بالبنية نفسها لنمط الأنتاج وهي ملازمة لحركة الرأسمال وقانون التراكم .

وفي البلدان المسماة متخلفة تشكل البطالة معضلة اجتماعية كبرى ، بقدر ما تشهد تغييرات وتطورات في البنية الأقتصادية والأجتماعية . وتشهد بعض البلدان البطالة بأشكال مختلفة وبنسب كبيرة . لكن كي لا نلح كثيرا في هذه المسألة التي تستحق التحليل بمختلف اشكالها ، نكتفي بالدراسة المباشرة لهذه المعضلة على مستوى الأراضي المحتلة ونتائجها بالنسبة لبنية السكان والطبقة العاملة.

أن الطلب على الأستخدام يتخطى العرض وهذا الأختلال لا يزال قائما. ولقد اظهر التحليل الأحصائي لهذا الوضع بين العرض والطلب على اليد العاملة أن سوق العمل يستقبل سنويا عدة الالأف جديدة من القوى العاملة ...

وحاليا يلاحظ أن زيادة حجم القوى العاملة تفوق معدل الزيادة السكانية . ففي عام ١٩٨٣ - ١٩٨٤ بلغت الزيادة اقل من "٣٪" بقليل ، في حين كانت زيادة قوة العمل "٥٪" . هذا يعني اننا بحاجة الى "١٢٠٠٠" فرصة عمل سنويا - وبحلول عام ١٩٨٤ ارتفعت البطالة في المناطق المحتلة الى مستوى "٢٩,٩٪" (تبعا للتقديرات الأسرائيلية) ووصلت في النصف الأول من عام ١٩٨٥ الى "٣,٧٪" بالأضافة الى "٩٠٠٠" عاطلين عن العمل نهائيا في الضفة الغربية وقطاع غزة نتيجة لأنخفاض نسبة الهجرة الى البلدان العربية بالأضافة الى اشتداد الأزمة الأقتصادية محليا .... ويجب أن نلاحظ بأن اقتصاد المناطق المحتلة يعتمد بأستمرار على الطلب الخارجي للمنتوجات والأيدي العاملة ولا يوجد امامه خيرات اخرى .

وانطلاقا من الأحصائيات الرسمية المتوفرة حول السكان العاملين ، سنحاول اظهار الأوجه الرئيسية لوضع الأستخدام وبنيته. وتجدر الأشارة الى أن هذه الدراسة لا تحدد بدقة طبيعة البطالة بين مختلا فئات السكان.

وانطلاقا من البطالة الشاملة او الجزئية ، يتميز السكان العاملين في الاراضي المحتلة بسوء استخدام يعكس بشكل او بآخر فائض السكان النسبين

Digitized by Birzeit University Library

ويشير الواقع الى التغيرات المختلفة في العمالة خاصة في ظل الأنتفاضة حيث أن نسبة كبيرة من العاملين في اسرائيل اصبحوا من الأوائل المنضمين الى البطالة لأسباب مختلفة (مقاطعة العمل في المستوطنات ، الأضرابات الشاملة ، منع التجول ، حواجز التفتيش ، تصاريح عمل ، بطاقات خضراء) ويتعرضون لسوء استخدام دائم ولبطالة جزئية • مع الملاحظة أن نسبة لا بأس بها من العاملين في اسرائيل تم استيعابهم للعمل في الأراضي المحتلة وبالدرجة الأولى في الزراعة •

اما اذا ما نظرنا الى شكل هؤلاء السكان العاملين في القطاعات المنتجة ، نلاحظ أن العمل الموسمي اكثر ما يحصل في الزراعة ، يليهم الظرفيون او العاملون في اسرائيل وبالتالي جزء من العاملين في بعض القطاعات في الاراضي المحتلة واخص بالتحديد الحرفيين واصحاب الورشات الصغيرة•

عند هذه المرحلة من التحليل نلاحظ اذن أن نسبة مرتفعة نوعا ما من السكان العاملين لا يعملون وقتا كاملا ، وهم بالتالي معرضون لسوء الأستخدام والبطالة الجزئية لمدة تطول أو تقصر تبعا للقطاع وتبعا لطبيعة العمل • ومن البديهي أن اكثر نسبة من البطالة وسوء الأستخدام يتعرض لها خريجو الجامعات والمعاهد الا أن ذلك يشمل ايضا بقية فئات القوة العاملة الأخرى • ومن الجدير بالذكر وذات الأهمية أن نؤكد بأن الهجرة الى الخارج شكلت ولمدة طويلة صمام امان للبطالة حيث أن الهجرة للعمل في الدول العربية وغيرها كانت متاحة ، لكنها اخذت في الأنكماش والأضمحلال بعد تفجر الحرب العراقية الايرانية واثارها الأقتصادية السلبية والتي ترافقت بأزمة اقتصادية عامة تعرضت لها اقتصاديات العديد من البلدان الشرق اوسطية لا سيما الاردن - مصر - سوريا ••• بطبيعة الحالة فأن الأنتفاضة الشعبية العارمة ابرزت الى السطح وبشكل او بآخر واقع البطالة وبصورة اكثر بروزا • كما أن التوقف النهائي لتدفق القوى العاملة من الاراضي الفلسطينية المحتلة الى دول الخليج العربي على اثر ازمة الكويت ادى الى طرح مشكلة البطالة وبحدة في واقع الاراضي المحتلة•

ومن اجل تحديد الأطار العام والمؤشرات الاساسية للبطالة لجئت الى استخدام ما هو منشور من قبل الجهات الرسمية الاسرائيلية كمقياس اولي وليس مطلق ودقيق بهدف الانطلاق منه لمعالجة موضوعة البطالة التي لم تتوفر عنها دراسات كافية او احصائيات مستقلة او فلسطينية •••

يشير الجدول التالي رقم (٣) الى عدد العاطلين عن العمل خلال سنوات ١٩٨٠ - ١٩٨٧

جدول رقم (٣) توزيع العاطلين عن العمل (بالآلاف)

جدول رقم (٣) توزيع العاطلين عن العمل (بالالآف)

السنة	اجمالي عدد العاملين	العاملين منهم	العاطلين عن العمل
١٩٨٠	٢و١٣٧	٨و١٣٤	٤و٢
١٩٨٣	٢و١٥٠	٢و١٤٧	٣
١٩٨٤	١٦٠	١و١٥٤	٩و٥
١٩٨٥	٢و١٥٩	٢و١٥١	٨
١٩٨٦	٢و١٧٢	٧و١٦٥	٦و٥
١٩٨٧	٢و١٨٢	٦و١٧٧	٤و٦

Digitized by Birzeit University Library

يبرز الجدول وبشكل واضح أن ارقام ومعدلات البطالة غير واقعية فعلى سبيل المثال اشارة احدى الدراسات الاسرائيلية في مجلةISRAELI ECONOMIST أن نسبة البطالة بلغت في عام ١٩٨٦ "٧,٦٪" في الاراضي المحتلة في حين أن الاحصائيات الرسمية وكما هو واضح في الجدول بأنها اقل من ذلك بكثير ؟

كما يشير كتاب الأحصاء السنوي الأسرائيلي لعام ١٩٩٠ الى أن اجمالي عدد العاملين الفلسطينين في اسرائيل قد بلغ عام ١٩٨٩ حوالي "١٠٩,٤" الف عامل وانخفض عام ١٩٨٩ الى "١٠٤,٩" الف عامل ٠ وفي نفس الفترة بلغ عدد العاملين الفلسطينين في الاراضي المحتلة لعام ١٩٨٨ حوالي "١٧٢,٥" الف عامل ارتفع الى "١٧٤,٦" الف عامل في عام ١٩٨٩ ٠ أن احتساب حجم الفروقات بين مجمل الأرقام لأنخفاض عدد العاملين في اسرائيل وارتفاع اعداد العاملين في الأراضي المحتلة يظهر فقدان "٢١٠٠" عامل من حسابات قوة العمل ٠مما يظهر وبشكل واضح عدم دقة الأحصائيات الأسرائيلية والمحاولات المستمرة لأخفاء الرقم الحقيقي لأعداد العاطلين عن العمل في الاراضي المحتلة ٠

من ناحية اخرى نرى انعكاس الأزمة الأقتصادية في بلدان الخليج العربي واغلاق باب العمل على زيادة نسبة البطالة كما هو مبين في الجدول٠

أن العدد الكلي للقوة العاملة يتزايد بنسبة "٣٪" سنويا ، بالتالي نستطيع أن نتلمس عمق البطالة المقنعة التي كانت موجودة في المناطق المحتلة عشية الأحتلال واذا اضفنا اليها نسبة العمال العاملين في اسرائيل بدون اذونات عمل لتوصلنا لصورة واضحة عن البطالة في الاراضي الفلسطينية المحتلة٠

وتظل الأرقام الاسرائيلية حول نسبة البطالة في المناطق المحتلة ارقاما غير حقيقية ، فقد بلغ عدد الذين هم في سن العمل في الضفة المحتلة حوالي "٤٥٥,٨" الف نسمة تبعا لأحصائيات ١٩٨٧ في حين لم يتجاوز عدد العاملين "١٧٧,٦" الف نسمة وهذا يكشف أن نسبة البطالة العالية في هذه المناطق ٠ كما وتشير التقديرات الى وصول نسبة البطالة الى ٨,٣٪ مع نهاية عام ١٩٨٩ ولا سيما وأن انخفاضا حادا حصل في ظل الأنتفاضة في عدد العاملين في اسرائيل مما يؤكد أن نسبة البطالة قد تجاوزت هذا الرقم بكثير٠ واذا اضفنا الى هذه النسبة انخفاض عدد العاملين في اسرائيل الى النصف نتيجة للأجراءات المتعلقة بحرب الخليج فأن ذلك يؤدي الر ارتفاع نسبة البطالة الى حوالي ٢٥٪ دون احتساب العائدين من دول الخليج وذلك في احسن تقدير ٠

ج٠ ازمة الخليج والبطالة

شكلت ازمة الخليج سواء على المستوى السياسي او العسكري مدخلا جديدا لتفاقم المصاعب الأقتصادية التي تواجهها المناطق الفلسطينية سواء كان ذلك على مستوى العمالة او انخفاض نسبة العائدات والتدفقات النقدية من العاملين في الخارج ٠

ومن المعلوم بأن هجرة الأيدي العاملة في كثير من البلدان المصدرة لها ادت الى احداث تغييرات هيكلية في اوضاعها الأقتصادية ٠ فقد نحدت تحويلات العاملين في الخارج ، من اهم المكونات الرئيسية للدخل القومي القابل للتصرف في اقتصاد تلك الدول ، حيث أن العائدات بالنسبة لأقتصاديات الأراضي الفلسطينية المحتلة تزيد عن صادراتها من السلع التصديرية في بعض السنوات ٠ كما اننا لا نستطيع اسقاط دور هذه العائدات في تمويل العجز في ميزان الموضوعات فضلا عن اثارها في تكوين المدخرات القومية٠

Digitized by Birzeit University Library

ولمعرفة الآثار الآقتصادية لآزمة الخليج وبالتحديد ازمة العائدين من الكويت على المناطق الفلسطينية المحتلة فلا بد لنا من تحديد حجم هذه العائدات (من الكويت لوحدها) بالقياس لآجمالي العائدات ودراسة ابعاد هذه العودة للوافدين على مشكلة البطالة .

أن نسبة السكان في الاراضي المحتلة والبالغين "١٤" عاما وما فوق تبلغ حوالي "٥٨٪" من اجمالي عدد السكان ومن هؤلاء "٢٦٪" يشكلون قوة العمل او ما يعادل "٢٧٨" الف عامل من اجمالي عدد السكان في عام "٨٩" ، وهذا يكشف تدني مستوى العمالة فيها ، على الرغم من امتصاص قطاعات العمل في اسرائيل للكثيرين من عمال المناطق المحتلة . لذا فأن قلة فرص التشغيل وبالنسبة لكل القطاعات هي احدى اهم اسباب عدم انخراط كل من هم في سن العمل ضمن دائرة الآنتاج وتوجه عدد كبير منهم نحو الهجرة كحل مرحلي لهذه المشكلة .

ولوحظ من نتائج الدراسات الميدانية أن حوالي "٤٠٪" من الآسر في الآراضي المحتلة لهم مهاجرون في الخارج تصل نسبة الذكور بينهم الى حوالي "٧٢٪" وتتراوح اعمارهم بين "٢١-٣٥" سنة مما يؤكد اهمية الدافع الآقتصادي (البحث عن عمل) كأبرز اسباب الهجرة.

وتشير احصائيات الدراسات المختصة في هذا المجال الى أن غالبية المهاجرين من الاراضي المحتلة اي حوالي "٩١٪" اتجهوا نحو دول الخليج النفطية . بالتالي فقد ساهمت هذه الهجرة في توفير عائدات مالية ساهمت في سد العجز في ميزان الموضوعات وزيادة الناتج القومي الآجمالي حيث بلغ معدل هذه التحويلات والعائدات من العاملين في خارج المناطق المحتلة وتبعا لتقديرات البنك المركزي الآردني حوالي "١٢٢" مليون دولار سنويا موزعة على النحو التالي : "٧٦" مليون دولار للضفة الغربية و "٤٦" مليون دولار لقطاع غزه وذلك كتقدير لمتوسط سنوي للسنوات الثماني الآخيرة . مع التأكيد بأن هذه الآرقام لم تتضمن المبالغ المودعة في البنوك الاردنية والتي حولت من الفلسطينين في الخليج ولم تصل الى المناطق المحتلة فعلا.

ومن هنا نلاحظ أن التحويلات المالية لآبناء المناطق الفلسطينية المحتلة في اجمالي ناتجيهما المحلي والقومي سجلة نسبة اعلى بكثير من دول نامية اخرى حيث وصل نصيب التحويلات المالية في اجمالي الناتج القومي للضفة الغربية كمتوسط سنوي للسنوات الثمانية الآخيرة حوالي "٢٢,٦٪ "١٠اما بالنسبة لقطاع غزه فلقد بلغ نصيب تلك التحويلات من اجمالي الناتج القومي للقطاع حوالي "٢٩,٦٥٪" كمتوسط سنوي للسنوات الثماني الآخيرة.

أن الآرقام والحقائق السابقة الذكر تبرز وبشكل لا يقبل الجدل الآثار الآقتصادية الهامة للدور الذي لعبه الوافدين او المهاجرين سابقا في دعم وتطوير اقتصاد المناطق المحتلة وبالتالي الآثار السلبية التي ستظهر في فترة قصيرة على اقتصاديات المناطق المحتلة نتيجة لعودة هؤلاء المواطنين

هذا ولقد امتدت الآثار الآقتصادية لآجتياح الكويت لتنعكس على موقف بقية دول الخليج العربي التي اخذت تنهي اعمال الفلسطينين هناك بشكل مباشر او غير مباشر . مما ادى الى زيادة تدفق الوافدين او العائدين الى ديارهم بعد خسارتهم لوظائفهم ومدخراتهم بالآضافة الى الخسارة الكبيرة في القيمة النقدية للدنانير الكويتية التي كانت بحوزتهم .

أن هذه الخسائر المادية سواء المباشرة في الممتلكات او الغير مباشرة في التحويلات تؤثر بشكل حاد على ايجاد فرص عمل جديدة لهؤلاء العائدين الذين تقدر اعدادهم غير الرسمية بحوالي "٤٥" الف عائد بحاجة الى "١١٠٠٠" فرصة عمل جديدة لآستيعابهم كحد ادنى مع الآخذ بعين الآعتبار أن موجات الوافدين او العائدين ما زالت تتدفق آملا في الحصول على فرصة عمل في الآراضي الفلسطينية المحتلة.

Digitized by Birzeit University Library

امام هذا الواقع نؤكد على الحقيقة العلمية الأحصائية التي تشير الى أن الزيادة المطردة في حجم القوى العاملة الفلسطينية والذي يفوق فيه معدل الزيادة السكانية في الأوضاع العادية ودون عودة وافدين • ففي حين بلغت الزيادة السكانية للسنوات الخمس الماضية "٣٪" ، كانت الزيادة في قوة العمل بنسبة "٥٪" ، اي بمعنى آخر ، فأننا بحاجة الى "١٢٠٠٠" فرصة عمل لكي نعوض الأختلال بين الطلب على قوة العمل وعرضها في الوضع العادي • وفي ظل الأزمة الحالية نجد أن الفجوة بين العرض والطلب والطلب على قوة العمل قد اخذت في الأزدياد ولا سيما وانه لم تسجل زيادة ملموسة في الاستثمار ••• عوضا على أن الأقتصاد الفلسطينيي لا يستطيع على المدى القصير وحتى البعيد من استيعاب هذه الأعداد وتوفير فرص عمل مناسبة لها وتعويضها عن خسارتها ، ولا سيما وانه اصبح مطلوبا البحث عن بدائل بتعويض الأقتصاد الفلسطيني عن خسارته من هذه العائدات حتى يستطيع المحافظة على نفس الوتيرة من النمو كحد ادنى • لذا يمكن التقدير بأن اجمالي نسبة البطالة في الاراضي المحتلة نتيجة للعوامل الثلاثة السابقة الذكر تصل الى "٣٥٪" كحد ادنى • وتشير الأرقام السابقة الى حقائق قائمة ومصاعب قادمة بحاجة الى معالجة متكاملة تتضمن ضرورة التنسيق بين عناصر الأنتاج المختلفة (العمل -رأس المال - الأرض) بهدف الوصول الى الحلول المناسبة وفي اطار وطني حيث تتحمل كافة فئات المواطنين في الأراضي الفلسطينية المحتلة المساهمة في الحل المنشود في ظل غياب سلطة وطنية ترعي ذلك كما هو حاصل في مصر والأردن وغيرها من البلدان التي تعرضت لأزمة الوافدين • من هنا ارى أن المدخل المناسب للتعامل مع المشكلة ضمن اطر داخلية فلسطينية بالأساس ثم خارجية اجنبية تتوزع على النحو التالي :-

أ) المستوى الداخلي - الفلسطيني•

١- ايجاد مؤسسات انتاجية جديدة ودعم المؤسسات القائمة • بهدف ايجاد فرص عمل لأبناء المناطق المحتلة الوافدين والعاطلين عن العمل•

٢- الأستمرار في دعم المواطنين داخل المناطق الفلسطينية المحتلة والتركيز على المشاريع الأنتاجية والمؤسسات الوطنية التي تستوعب اعداد كبيرة من السكان •

٠٣ فتح المجال امام اصحاب الكفاءات العلمية للعمل داخل المؤسسات الوطنية•

٠٤ دعم مشاريع الأسكان بصورة فاعلة للمساهمة في حل الضائقة السكنية وتجاوز التجارب السلبية للمشاريع السابقة•

٠٥ انشاء الجميعات التعاونية الأنتاجية بمختلف انواعها لأتاحة فرص عمل جديدة •

٠٦ توجيه وتشجيع العمل في الزراعة لأستغلال المساحات الغير مستغلة وللأستفادة القصوى من الأراضي المزروعة حاليا بأفضل السبل على أن يترافق ذلك بدعم للأنتاج والتسويق داخل الأراضي الفلسطينية المحتلة وخارجها •

٠٧ الأهتمام بالمشكلة ليس على اساس انعاش اقتصادي فحسب بل محاولة استثمار على المدى البعيد لأيجاد قاعدة مادية لبنية اقتصادية مستقلة ترمي الى ربط الأنسان الفلسطيني بأرضه مما يستلزم التنسيق بين الأتحاد العام ومؤسسات الأقراض والتنمية•

٠٨ تقع على عاتق الأتحاد العام لعمال الضفة الغربية مسؤولية انشاء وحدة بحث خاصة بمتابعة دراسة اوضاع العمالة بشكل عام • ونشر احصائيات مستقلة بهذا الخصوص وذلك ضمن المشاركة الفعلية في وضع خطة اقتصادية تحدد اولويات واحتياجات اقتصاد الأراضي المحتلة •

Digitized by Birzeit University Library

ب٠ على المستوى الخارجي

من الهام جدا على المستوى الخارجي او العالمي التعامل بموضوعة العائدين والبطالة واثارها الأقتصادية والأجتماعية ضمن معطيات تختلف تماما عن تلك المطروحة على المستوى الداخلي لكن تستلزم التفاعل المشترك وأن تكون مكملة لبعضها البعض في اتجاهين :-

الأول - محاولة تعويض العائدين عن الخسارة في الممتلكات او المدخرات او بدل التقاعد ... وغيرها ٠

الثاني - مساعدة اقتصاد المناطق الفلسطينية المحتلة على النهوض لأستيعاب الوافدين او العائدين في اطار خطة اقتصادية ترمي الى الأستفادة القصوى من هذه المساعدة الخارجية٠

لذا نجد ان العامل الخارجي يمكن أن يتضمن مساهمة الهيئات والجهات المختلفة على النحو التالي :-

١- هيئة الأمم المتحدة ومنظماتها المتخصصة التي يفترض أن تدرج المناطق الفلسطينية المحتلة ضمن قائمة البلدان المتضررة من الحصار الأقتصادي ٠

٠٢ مجموعة بلدان السوق الاوربية المشتركة واليابان على أن تقدم مساعدات نقدية مباشرة بالأضافة الى تقديم تسهيلات في فتح اسواقها امام منتجات الأراضي المحتلة٠

٠٣ المنظمات الدولية وعلى رأسها منظمة العمل الدولية ولجان الأغاثة الدولية ومنظمة اللاجئين الدولية٠

Digitized by Birzeit University Library